وزير الزراعة يبحث مع السفير الإيراني بدمشق فرص التعاون الزراعي

قطنا: مباحثات سورية إيرانية لإقامة معمل حليب أطفال مجفف

أكبري: وزير الزراعة الإيراني يرغب بزيارة سورية مع وفد فني من الوزارة

هناء غانم

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق حسين أكبري والوفد المرافق له متانة العلاقات بين سورية وإيران وأهمية تطويرها في مختلف المجالات وخاصة ما يتعلق بالإنتاج والتصنيع الزراعي، لافتاً إلى المشاريع التي طرحتها الوزارة للاستثمار وفق قانون الاستثمار والتسهيلات والمزايا التفضيلية التي يقدمها ويمكن الاستفادة منها، منوهاً بإمكانية إقامة معمل لتصنيع حليب الأطفال المجفف بالقرب من منشأة أبقار زاهد بطرطوس بهدف تصنيع منتجاتها وتوفير حليب الأطفال في السوق.

الوزير قطنا أشار إلى أهمية التعاون في مجالات البحوث العلمية الزراعية وتبادل الخبرات والاستفادة من الأبحاث التطبيقية في كلا البلدين، مشيراً إلى أنه يتم التحضير حالياً لإقامة مؤتمر للبحوث الزراعية ويمكن خلاله تخصيص يوم للأبحاث السورية والإيرانية ودعوة الباحثين لعرض الأبحاث القابلة للتطبيق في الظروف الحالية ويمكن الاستفادة منها.

وفي سياق متصل أشار السفير الإيراني إلى ضرورة توسيع التعاون الزراعي بين البلدين وإلى أهمية الزراعة في المرحلة القادمة لتحقيق الأمن الغذائي، مشدداً على أهمية الاستثمار الزراعي وإقامة المعارض والمؤتمرات، وتبادل الخبرات والمعلومات والتواصل المستمر بين مراكز الأبحاث، وتسخير الإمكانات والطاقات لخدمة الشعبين في سورية وإيران، لافتاً إلى أن إيران اعتمدت مشروعاً للزراعة خارج الحدود حيث أقامت مشاريع في إفريقية والعراق وأميركا اللاتينية وتعمل على الاستثمار في سورية، مؤكداً أهمية قرار تصفير الرسوم الجمركية بين البلدين بما يخلق فرص جديدة ويدعم الاقتصاد فيهما.

وأعرب السفير عن رغبة وزير الزراعة الإيراني بزيارة سورية مع وفد فني من وزارة الزراعة وإجراء لقاءات ومشاورات مع المعنيين في سورية.

مديرة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة نازك العلي أكدت لـ«الوطن» أنه تم التأكيد على أن الزراعة هي العنصر الأهم في عالمنا لذلك يجب العمل على توطيد التعاون في المجال الزراعي وتبادل المنتجات الزراعية والخبرات وإقامة الاستثمارات. مبينة أن هناك مجالات مختلفة للتعاون وهناك تجارب كبيرة يمكن الاستفادة منها ونقلها إلى سورية خاصة في ظل العقوبات والحصار الاقتصادي على البلدين.

وأشارت العلي إلى أن ٥٠ بالمئة من الاقتصاد السوري يعتمد جزء كبير منه على الزراعة مؤكدة ضرورة إعادة النظر بالإجراءات الواجب اتخاذها وبذل الجهود للوصول إلى استثمار الطاقة ضمن الإمكانات الموجودة بين البلدين والأهم هو تبادل الزيارات للمراكز البحثية في كلا البلدين لتبادل المعلومات والتقانة الموجودة والاستفادة من الفرص الاستثمارية في القطاعين العام والخاص وخاصة أن قطاع الأعمال في إيران لديه رغبة كبيرة للاستثمار في سورية وتفعيل مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين والتي جاء فيها التأكيد على حاجة القطاع الزراعي في سورية من الأسمدة الآزوتية وخاصة سماد اليوريا لمحصول القمح، والمنتجات الزراعية السورية التي يمكن تصديرها، ودور القطاعين العام والخاص في تأمين الأسمدة ومستلزمات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية.

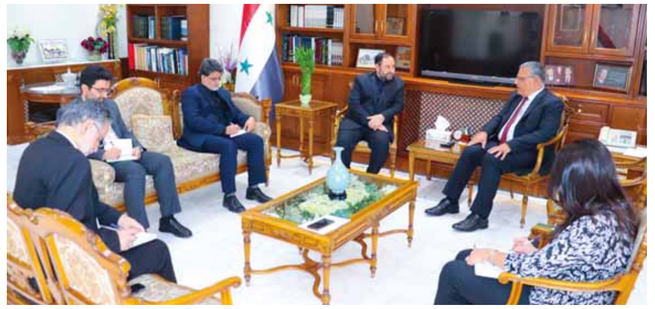

«العلي لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة من الاقتصاد السوري يعتمد على الزراعة

كيف يتم تقييم أسعار العقارات وإيجاراتها؟

مدير التمويل العقاري: لدينا ٥٠٠ مقيّم عقاري يمكن الاعتماد عليهم

خبير لـ«الوطن»: لا يوجد تقييم عقاري حقيقي بل استئناس بقيمة العقار من أجل تسجيل الرسوم

طلال ماضي

من يتابع ملف القروض المتعثرة في المصارف الحكومية يجد أن المشكلة الأساسية كانت في الضمانة العقارية المقدمة وتخمينها غير المنطقي بأقل من قيمة القرض لأن شروط الإقراض تفرض ضمانة عقارية بقيمة ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض لكن للأسف العقارات التي وضعت ضمانات للقروض لم تخضع للتقييم العقاري العادل.

وحول أهمية التقييم العقاري وضرورة تخمين العقارات المعدة للتأجير والبيع وفق القيمة الرائجة قال الخبير العقاري عامر لبابيدي لصحيفة «الوطن»: إن الاستفادة من خبراء التقييم العقاري في تخمين العقارات المعدة للإيجار موجودة في جميع دول العالم من أجل تحديد الرسوم العادلة المستحقة للخزينة، وفي سورية تطلب من المحافظة قيمة رائجة للعقار وبناء عليه تأخذ الرسوم أما تطبيق التقييم العقاري في التعاملات ضمن المكاتب العقارية فهو شائك وصعب وخاصة في مناطق المخالفات، واليوم ليس هناك تقييم عقاري حقيقي بل هناك استئناس بقيمة العقار من أجل تسجيل الرسوم.

وأشار لبابيدي إلى أن العلاقة بين المؤجر والمستأجر تحكمها مقولة «شو معك ندفع» وحسب العرض والطلب، وهناك الكثير من الاستغلال في عقود التأجير والبيع، فمثلاً إذا رغبت باستئجار شاليه لمدة أسبوع تجد في المجمع السياحي الواحد وبنفس المواصفات عشرة أسعار لأن المؤجر يبحث عن الزبون اللقطة ويصبح السعر هو السقف المعتمد بين التجار، بينما إذا عدنا إلى تخمينه وفق القيمة الرائجة فالسعر أقل بكثير وهذا ما يندرج على البيوت السكنية.

وبين لبابيدي أن أسعار العقارات ارتفع خلال الأشهر الماضية في العاصمة دمشق ضمن المناطق المصنفة درجة ثالثة ورابعة أكثر من المصنفة درجة أولى لأن هذه المناطق لم تعد تحمل رفع أسعار في الظروف الراهنة فمثلا سعر المتر السكني الجاهز في منطقة كفرسوسة والمالكي بحدود ٣٣ مليون ليرة، بينما في باب شرقي سعر المتر ١٤ مليون ليرة، وهذه الأسعار بناء على عقود البيع المسجلة لدى مكاتب الوساطة العقارية، والتأجير ضمن هذه الأسعار المرتفعة يحتاج إلى تقييم عقاري دقيق لتقييم القيم الرائجة وتحديدها، لافتا إلى أن العقارات أقل من كلفتها اليوم لكن ظروف البلد فرضت هذا الواقع.

من جهتها، أكدت مدير عام هيئة الإشراف على التمويل العقاري انتصار ياسين في تصريح لصحيفة «الوطن» أن استخدام المقيم العقاري في تحديد القيمة الرائجة للعقارات عند تأجيرها موجودة في العديد من الدول وخاصة المجاورة وهذا من شأنه تحديد الرسوم العادلة والمستحقة لخزينة الدولة.

وأن الهيئة عملت على تهيئة وتدريب نحو ٥٠٠ مقيم عقاري معتمد لديها وتم تدريبهم على المعايير العالمية المتبعة في التقييم وكل مقيم عقاري يحرص خلال عمله على المصداقية حتى يتجنب الوقوع في الخطأ وسحب الترخيص منه في حال الإخلال بعمله، وطبعاً هناك هامش بسيط محدد للخطأ في التقييم زائد ناقص ١٠ بالمئة وهذا من شأنه الحفاظ على مهنية القيم على القروض التي تقدم بضمانة عقارية.

ودعت ياسين إلى الاعتماد على خبراء التقييم العقاري في تحديد بدلات الإيجار وخاصة في المناطق التي فيها بدلات إيجار مرتفعة جداً ونشر ثقافة الاعتماد على خبير تقييم عقاري من أجل تحقيق العدالة بين المستأجر والمؤجر وتحقيق إيراد عادل لخزينة الدولة.

وبينت ياسين أن الهيئة تعمل على تطوير مهنة المقيمين المرخصين وإجراء دورات تدريبية لتأهيلهم بشكل مستمر ومواكبة التطورات التي تطرأ على التقييم عالمياً وعربياً وهم اليوم يغطون جميع الأعمال المطلوبة في التقييم العقاري والسوق تحتاج إلى المزيد.

ماذا لو تم رفع الدعم؟

عربش لـ«الوطن»: يجب أن يرافقه رقابة فعالة وتكاليف الدعم الحقيقية أقل بكثير من المعلنة

نور هيفا

تساؤلات كثيرة تحيط بالقرارات الوزارية المرتقبة عن رفع الدعم الذي سبقه رفع أسعار متواتر طالت بدايةً المواد التموينية لتحلق بها الأدوية ثم أجور النقل بين المحافظات وبانتظار نتائج دراسات رفع الدعم عن المحروقات والخبز مع إمكانية تحرير الأسعار، وهو ما رشح مؤخراً من تصريح لعضو مجلس شعب عضو في اللجنة التي تم تشكيلها بين المجلس والحكومة، لكن ماذا عن زيادة الرواتب؟ وما الذي ستحققه أمام ارتفاع الأسعار السابق والحالي والمستقبلي؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش بين أن رفع الدعم يجب أن يرافقه رقابة محققة من كل الإدارات المختصة بهذا الموضوع خاصة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعليها أن تكون جاهزة لمنع أي تجاوز والتقيد بتفعيل المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١، وأن يكون للسورية للتجارة دورها الحقيقي فهي مؤخراً بقراراتها المتعلقة بالأسعار ساهمت بارتفاعها كثيراً.

وطالب د. عربش خلال تصريح خاص لـ«الوطن» بتفعيل دور صندوق المعونة الاجتماعية وأن يكون جاهزاً لمساعدة الأسر الفقيرة والهشة، كما يجب أن يترافق رفع الدعم إذا ما حصل بزيادة مجزية بالرواتب.

وعن التقديرات المفترضة لسقوف متوسط الرواتب والأجور بعد رفع الدعم، أوضح د. عربش أن الحد الأدنى للمعيشة قبل رفع الدعم كان من المفترض ألا يقل عن مليون و٧٠٠ ألف لكل أسرة شهرياً، ويجب ضبط الأسواق كما يجب فلا مبرر لتحليق الأسعار لمستويات جنونية في حال تم رفع الدعم، وأعتقد أن ترتفع الأسعار أكثر من ٥٠ بالمئة بعد رفعه.

وأشار د. عربش إلى ضرورة النظر للمواد التي سيتم رفع الدعم عنها، وبالنظر فعلياً للمواد المدعومة كم يحصل المواطن منها ضمن خطة الدعم متسائلاً عن آخر مرة تم توزيع مخصصات التموين فيها عبر «السورية للتجارة» وعن نسب المستفيدين من دعم البنزين والمازوت الموزع بالدعم، فتكاليف الدعم الحقيقية أقل بكثير مما يُعلن.

وقال د. عربش: رقم ٢٧٥٠٠ مليار تكاليف دعم هو رقم كارثي، وإذا كان هذا المبلغ ينفق على الدعم فهو مخالف للدستور بالإنفاق، لأن قيمة الدعم من اعتمادات الموازنة في العام الحالي ٢٠٢٣، سجلت ١٥٥٠٠ مليار، واعتمادات الدعم في الموازنة ٤٩٢١ مليار ليرة، فإن كان الفارق بين الرقمين والذي هو ٢٣ ألف مليار من خارج الاعتمادات فيجب هنا المساءلة.

وعن آلية ضبط السوق بعد رفع الدعم بخلق منافسة لمحاولة ضبط الأسعار أكد د. عربش ضرورة خلق الأجواء الاقتصادية التي تسمح بالمنافسة، عبر السماح بمنح رخص الاستيراد وإتاحتها للجميع، بالإضافة لتقديم التسهيلات اللازمة لتنشيط عمليات الاستيراد.

أما بخصوص تأثيرات رفع الدعم بسعر الصرف بين د. عربش أنه ومنذ بداية شهر شباط عندما اتخذ المركزي قراره بمقاربة سعر الصرف الرسمي بسعر السوق الموازية فقد تنازل عن دوره كقائد وأصبح تابعاً، وإذا استمر بهذه السياسة فإن سعر الصرف سيكون مرشحاً للصعود أكثر.

وختم عربش بأن اقتراح تعويم الليرة لحل مشكلة التضخم بدلاً من رفع الدعم غير صحيح، لأن الوضع الاقتصادي بسورية لا يناسبه تعويم لليرة، فالتعويم يحتاج لاقتصادات قوية فيها بنوك مركزية مستقلة تملك احتياطيات كبيرة من العملة والذهب وقادرة على أن تدافع عن عملتها الأساسية.

تعويم الليرة لمعالجة التضخم غير صحيح

أسعار الأسماك أرخصها ٢٥ ألفاً أغلاها ٢٠٠ ألف ليرة

«الثروة السمكية» لـ«الوطن»: إنتاجنا ١٤ ألف طن منها ٢٧٠٠ طن فقط من البحر

صيادون لـ«الوطن»: تجارتنا خاسرة هذا الموسم بسبب المازوت

الوطن

في ظل الصعوبات التي تواجه مهنة صيد السمك اليوم من تأمين لوازم الصيد إلى الصيانة إلى المحروقات، يقل عدد الصيادين تباعاً، فالمهنة التي ورثها الصياد من أبيه الذي ورثها عن جده، قد تتوقف ولا تنتقل إلى الأبناء.

«الوطن» تواصلت مع مجموعة من الصيادين، وأحد أقدمهم في المهنة سامي إسكندر في محافظة اللاذقية الذي عزا سبب توقفه عن الصيد هذا الموسم لعدم توافر مادة المازوت، فمخصصات كل مركب يتم تسليمها بحسب حجم المركب وهي بين (١٢-٢٤) لتراً يومياً، وهي لا تكفي لجولة صيد واحدة إضافة لعدم الالتزام بتوقيت التسليم.

وأوضح إسكندر في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن من القوارب ما يعمل تحت ١٢ ميلاً بحرياً، وأخرى تعمل فوق الـ١٢ ميلاً بحرياً، ومنها من يعمل بالمياه الدولية الإقليمية ضمن العمق القاري، وعملهم مختلف عن القوارب المحلية كذلك مخصصاتهم فيتم احتساب اللتر الواحد لهم بحدود ٦ آلاف ليرة، أما المراكب المحلية فاللتر الواحد بحدود ٧٠٠ ليرة.

وبالنسبة لأسعار السمك واختلافها بين موسم وآخر بين إسكندر أن أسعار السمك لا يمكن لأحد التحكم بها فهي مسألة عرض وطلب، مبيناً أن أرخص كيلو سمك يصل إلى ما بين (١٩ - ٢٥) ألف ليرة، في حين قد يصل ثمن أغلى كيلو سمك إلى ٢٠٠ ألف ليرة كنوع «اللقوز»، واختلاف أسعار الأسماك يُحدد حسب أنواعها وأصنافها وطريقة صيدها فهناك ما يعتمد على اختفاء ضوء القمر أو ما يسمى بالصيد المظلم، خاصة الأسماك الشعبية كـ (البلميدا والسردين) وغيرها، وهناك نوع من الصيد يسمى الشباك، وبعض أنواع الصيد تتطلب عمقاً محدداً للصيد وعليه تزداد فيها الكلف وبالتالي ينعكس على أسعار بيع هذه الأصناف، إضافة لفترات المنع التي تشهد قلة بالمادة وبالتالي ارتفاع ثمنها في السوق مع زيادة الطلب وقلة العرض.

ودعا إسكندر لضرورة المحافظة على الثروة السمكية التي تشهد ضعفاً ملحوظاً اليوم في سورية من خلال الالتزام بفترات المنع المحددة بفترتين الأولى من (١٥آذار وحتى ١٥ نيسان) وذلك ضمن المياه المالحة والفترة الثانية من (١٥ تموز وحتى ١٥ آب)، حيث يتوقف الصيد بطريقة (الشنشلة) (هو صيد بكشافات الإضاءة للأسماك الشعبية كالسردين)، التي تصطاد السمك الشعبي (البلميدا، والسردين)، وذلك للمحافظة على هذه الثروة وهذه اتفاقية وقانون ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط، لأنها فترة هجرة السمك.

أما عن وضع هذا الموسم قال إسكندر: «إن تجارتنا لهذا الموسم خاسرة حتماً، فموسم الصيد يبدأ من بداية الشهر الخامس حتى نهاية السابع، وفي هذه الأشهر نصطاد الأنواع ذات الأسعار المرتفعة «كالبلميدا والغزال والغبص»، ولكن الآن لا نستطيع الصيد بسبب عدم توافر المازوت وارتفاع سعره إن وجد، إضافة إلى ارتفاع أسعار وسائل الصيد وأدواته وخاصة الشبك وارتفاع أسعار المراكب وأجور صيانتها، مطالباً بمنع استخدام الصيد بقوارب الجرف والديناميت، لأنها تقتل الأسماك الصغيرة قبل أن تنضج، وتطيح بالأسماك الإناث الصغيرة قبل أن يتم تلقيحها، وبالتالي، لا يتم الاستفادة من هذه الأسماك من الصيادين من جهة، ولا يتم تركها لتقوم بعملية التزاوج من جهة أخرى.

مدير الحماية والاستثمار بالهيئة العامة للثروة السمكية الدكتور هيثم ديب، بين أن حجم الإنتاج المقدر من الثروة السمكية لهذا العام، قُدر بـ١٤٠٥٥ طناً منها ١١٣٥٥ طناً من البحيرات والأنهار ومزارع المياه العذبة بكل أنواعها و٢٧٠٠ طن من المياه البحرية.

وعن التسهيلات المقدمة من الهيئة للصيادين، أوضح ديب أنه تم منح رخص الصيد في المياه العذبة (راجل - مراكب)، إضافة لتحديد فترات منع الصيد التي تصب في خدمة الصيادين من حيث الحفاظ على المخزون السمكي والإشراف على تنفيذها وتطبيقها، والتنسيق مع النقابات وجمعيات الصيادين والمنظمات الدولية كالهلال الأحمر لأجل تقديم الدعم للصيادين من شباك ومعدات وتجهيزات حديثة، وتوعية الصيادين عبر مواقع التواصل الاجتماعي على عدم استعمال وسائل الصيد المخالفة وعلى أنواع وأحجام الأسماك التي يمنع صيدها والشروط الصحية التي يجب الالتزام بها عند نقل وحفظ الأسماك.

أما عن مسؤولية الهيئة في تحديد سعر السمك سواء للمربين أم لمحال بيع السمك، فكشف ديب أن الهيئة تقوم بتحديد أسعار الإصبعيات التي تقوم بإنتاجها وبيعها للمزارعين، بينما أسعار الأسماك في الأسواق يتم تقديرها حسب العرض والطلب كما هو متبع عالمياً ولا علاقة للهيئة بذلك.